

معهم فهمهم)، من فرضية أساسية مفادها ان الخير، كل الخير، يكمن في مفتاح سحري يُسمى «الاجماع الوطني»، يُفترض ان يحكم كافة نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية وقراراتها واساليب عملها، بما في ذلك حتى التنفس ضمن اطرها، باعتبارها «أطراً» لما يسمى «جبهة وطنية عريضة» تضم «القوى الوطنية كافة».

ولأول وهلة، يبدو هذا المطلب ظريفاً ولطيفاً ومنطقياً ومعقولاً، وحتى وطنياً؛ الا ان نظرة نقدية واقعية سريعة للغاية اليه تظهر مدى التضليل وسخف التفكير السياسي ومحاولات الضحك على الذقون الكامنة فيه. فمن الناحية المبدئية الصرفة، أولاً، ليس هناك، ولا يمكن ان يكون، ما يسمى «اجماعاً وطنياً»، نظراً لتعارض مثل هذه السخافات مع الطبيعة البشرية ذاتها. ان لا يعقل، ببساطة، ان يكون كافة ابناء شعب او مجتمع ما، وكل تنظيماته وقواه السياسية ذات رأي واحد وموحد؛ فتعدد وجهات النظر وتباين الاجتهادات يلزم البشر منذ خلقوا. وحتى لدى أنظمة آخر زمان، الفاشية التقليدية او الفاشية المستتيرة منها، وهي آخر طبقات ما وصل اليه الفكر البشري من تخلف، حيث يسود حكم الحزب الواحد أو الدكتاتور الاوحد، ليس هنالك «اجماع وطني»، بل كبت وقمع، ينفجر دائماً وابدأً، في مسلسلات متتالية، على شكل عمليات تصفية، كثيراً ما تكون جسدية. ولسنا هنا، على كل حال، في صدد تقويم النظم السياسية او الاجتماعية السائدة في العالم، على اختلاف انواعها، بل ان ما يهمننا، اساساً، هو الوضع الفلسطيني بالذات. وفي هذا الصدد، ثانياً، لا بد من الاشارة والتأكيد والتذكير بانه لم يكن هنالك، عملياً وفي حقيقة الامر، ما يمكن ان يسمى «اجماعاً وطنياً» في وقت من الاوقات. وتكفي نظرة بسيطة الى اساليب العمل الفلسطيني، خلال العقدين الاخيرين، لتثبت ذلك، بما لا يدع مجالاً للشك.

ان «الاجماع الوطني» اياه يتجلى ويتحقق، على حد رأي المستيسرين (ويقدر ما نستطيع فهم ذلك «الرأي» السديد)، في ضمان تمثيل القوى والمنظمات الفلسطينية كافة، مهما كان مدى قزيميتها، وكذلك بعض «الشخصيات» في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها، وخصوصاً «القيادية» منها (ولسبب ما يحلو لهؤلاء التحدث بمصطلحات «قيادة» و«قادة»)، وذلك على شكل تخصيص مواقع ومناصب لها وفق نظام الكوتا، اي الحصص المحددة سلفاً. وكذلك - وهذا هو الاكثر اهمية - صوغ سياسة المنظمة واستراتيجيتها بما ترضى عنه تلك المجموعات، بعد صبغها بدهان مستيسر رافض وعنثري (دون ان يكون له ما يدعمه من قوة)، وبالتالي ينبغي على الجميع الامتناع عن اي تحرك او اتخاذ اي اجراء لا يرضى عنه الجميع، اي خلق حالة من الشلل وفرض رأي الاقلية على الاكثرية عنوة - وهذا هو الاكثر استفزازاً.

ولا يقف الامر عند هذا الحد، بل ان هذا «الفكر» المهجري السديد يغلف بشعارات وطنية ويعرض كمطلب واتجاه «وطني» (كذا !)، بجرأة ومثابرة وحماس تكاد تكون منقطعة النظر. والواقع والحقيقة ليسا كذلك، أبداً، واصبح من غير المستحسن السكوت على ذلك.

الصغار همومهم صغيرة

ان الشرط الاول من «القاعدة» الاساسية في «علم» «الاجماع الوطني» كان قائماً ومعمولاً به لفترة غير قصيرة. فخلال السبعينات بأسرها وحتى كارثة لبنان العام ١٩٨٢ كانت الهيئات